

(٤)

الإصلاح السياسي الشامل وتعديل الدستور

منذ أحال الرئيس مبارك اقتراحاً إلى مجلس الشعب بتعديل المادة ٧٦ من الدستور المصري لكي يحل الانتخاب بين أكثر من مرشح لرئاسة الجمهورية محل الاستفتاء، احتقل المصريون بهذا الحدث واعتبره بعضهم فتحاً مبيئاً، وبالغ بعضهم في وصف أثر هذه الخطوة التي اعتبرها مبادرة إلى حد القول بأنها انقلاب دستوري على التاريخ المصري منذ عهد الفراعنة.

والحق أن طريقة المعالجة الساخنة قد أعطت انطباعاً قد لا يكون صحيحاً، وهو أن مجرد تقديم هذه المادة للتعديل قد نقل مصر من حالٍ إلى حال، وأنهى مشاكلها وأدخلها إلى قرن جديد، بل إن البعض من هذا الفريق قد اعتقد أن هذه المبالغة في تصور أهمية هذه الخطوة هي دعاية للرئيس مبارك، خاصة وأن الكتابة في هذا الموضوع قد اقترنت بموقف من الإعلام الرسمي، وكذلك أقطاب النظام السياسي في مصر يشيدون بالإنجازات التي تحققت عبر ربع القرن الماضي في عهد الرئيس مبارك.